ويمارس كبار المسؤولين الاسرائيليين سياسة الانكار والتجاهل، فقد نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس ما أوردته الصحف عن نشاط «الوحدات الخاصة». وانكر وجودها، علماً بانه اعتبر الانباء الصحفية وسيلة شجّعت العديد من المطلوبين على تسليم انفسهم خوفاً من الاغتيال (حداشوت، ١٥/٥/١٩٩٢). الاّ انه عاد، بعد يومين، ليقلب موقفه العلني، مؤكداً ان الوحدات الخاصة قد حققت نجاحاً باهراً، واعتبر ذلك دليلاً على «ان لا داعي لتليين تعليمات اطلاق النار» (**القدس العربي**، ١٨/٥/١٩٩٢). وعكس ذلك الانقلاب اقتناع القيادة الاسرائيلية بقيمة عمل الوحدات الخاصة، وجاء تتويجاً لسلسلة من التصريحات والاعترافات حول حجم نشاطها وتأثيرها، والتي صدرت، الى حدّ بعيد، لتبرير الاستراتيجية الجديدة واعطائها الشرعية والصدقية. وقد اعترف اللواء ياتوم، في اوائل ايار (مايو)، بأن الوحدات الخاصة قتلت ١٣ فلسطينياً وجرحت ١٣ في الشهور الاربعة الاولى من العام ١٩٩٢ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٥/١٩٩٢). وذكر ان الوحدات الخاصة هذه أتاحت الفرصة لاعتقال ١٤٠٠ ناشط في الفترة ذاتها، بينما فضّل اربعة آخرون الاستسلام طوعاً بدلاً من التعرّض للقتل (**الحياة**، ٥/٥/١٩٩٢؛ **والقدس العربي**، ٥/٥/١٩٩٢). وعقّب قائد المنطقة الجنوبية، اللواء متان فلناي، على نشاط الوحدات الخاصة، فاعتبرها «رأس الحربة» في الاستراتيجية المضادة للانتفاضة (**معاريف**، ١/٥/١٩٩٢). وصادف ذلك صدور احصاء يدل على اعتقال ستمئة مطارد فلسطيني في خلال العام ١٩٩١، فيما أشار اللواء ياتوم الى بقاء اربعمئة ناشط مطلوب فقط خارج السيطرة الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية (**هآرتس**، ١/٥/١٩٩٢؛ **والقدس العربي**، ٥/٥/١٩٩٢).

الاّ ان ثمة تناقض يثير الشكوك حول دقة الاحصاءات الاسرائيلية. ففي الوقت الذي أعلن فيه اللواء ياتوم عن الاحصاءات اعلاه، كانت جمعية «بتسيلم» لحقوق الانسان تؤكد ان الرقم الحقيقي لضحايا الوحدات الخاصة، منذ مطلع العام ١٩٩٢، هو ١٩ (**الحياة**، ١/٥/١٩٩٢). وقد ناقض الجيش نفسه، كذلك، حين أعلن، في ١٣ أيار (مايو)، ان الوحدات الخاصة نفّذت ١٠٠٣٠ «عملية مبادرة» منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، فقبضت على ٢٠٥ ناشطين وقتلت ١٥ وجرحت ٤٩، وسلّم ٤٥ آخرون انفسهم في قطاع غزة وحده (**القدس العربي**، ١٤/٥/١٩٩٢). وأكدت المصادر الفلسطينية، من جهتها، ان الوحدات الخاصة قتلت عشرين ناشطاً في خلال الشهور الاربعة الاولى من العام الجاري، وأوضح المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ان المجموع العام خلال الانتفاضة بلغ ٩٩، منهم ٢٩ استشهدوا في العام ١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ١٤/٥/١٩٩٢؛ **والحياة**، ٢٩/٥/١٩٩٢). واضافت جمعية بتسيلم لاحقاً ان نصف الضحايا لم يكونوا مسلّحين، خلافاً لتصريحات الجيش، وان غالبية الاصابات نتجت عن اطلاق نار من مسافات قريبة وانها وقعت في الاجزاء العلوية من الجسم (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٩٢).

غير ان القيادة العسكرية الاسرائيلية لم تكتف بما حققته من نتائج، فقد اعترف اللواء ياتوم، في ٦ أيار (مايو)، بفشل الوحدات الخاصة في قتل او اعتقال أي من القائمين فعلاً بالهجمات المسلّحة ضد الجنود والمستوطنين (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٧/٦/١٩٩٢). ولكنه أصرّ على ان العمليات الفلسطينية تراجعت بنسبة ٢٥ بالمئة منذ أواخر العام ١٩٩١، وأيّد تعديل تعليمات اطلاق النار مجدداً، لتسهيل عمل الوحدات الخاصة (**القدس العربي**، ١٦ ـ ١٧/٥/١٩٩٢). بالاضافة الى ذلك أوضحت الاوساط الاسرائيلية، ان الجيش بدأ بتجنيد ابناء الجالية الدرزية ضمن الوحدات الخاصة، للاستفادة من لغتهم العربية (**معاريف**، ٢٣/٤/١٩٩٢).

المقاومة المسلّحة

أدّى الاهتمام الاسرائيلي بمسألة اللغة الى اكتشاف امر بعض «فرق الموت» في الآونة الاخيرة. اذ تنبّه الناشطون والاهالي في مخيم رفح، في ١٩ أيار (مايو)، الى وجود ١٣ جندياً متنكّرين بالزي الذي يرتديه عادة ناشطو حركة «حماس»، فوقعت مجابهة جرح خلالها اربعة مواطنين وجندي واحد